

78

518/80

# القرار القانوني

يتعلق بتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

تقدم به النائب المحترم الدكتور فتح الله ولعلـو

من فريق المعارضة الاتحادية -

=====

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحة

مصلحة الشؤون التشريعية والقوانين

الكتابة العامة

التاريخ

رقم التسجيل

قسم التشريع



## مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب

مقدم من النائب فتح الله ولعلو المعارضة الاتحادية -

=====

تقديم :  
=====

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا  
للاعتبارات الآتية :

- 1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبوب وهي مواد استراتيجية سواء بالنسبة للامن الغذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الغذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .
- 2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصة لتثبيت أسعارها وتكون قسما مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .
- 3 - يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذي يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق ( الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.73.335 بتاريخ 25 شعبان 1393 ( 24 شتنبر 1973 ) بمثابة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطاني .

=/=

4 - ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزانة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المغرب أصبح مستوردا بنويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 1978/77 وصلت حملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 78 / 1979 وصلت حملاتها الى 811 مليون درهما .

مقترح قانون المعارضة الاتحادية  
لتأمين عمليات استيراد الحبوب

=====

الفصل 1 :

=====

تؤم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبوب  
من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

الفصل 2 :

=====

يمهد الى المكتب الوطني للمهنس للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد  
الحبوب وبكل العمليات المرتبطة بهذا النشاط .

الفصل 3 :

=====

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطاني ان بعض التجهيزات التي هي  
بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب ،  
ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كما  
تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .



78

518/80

# القرار رقم 518/80

يتعلق بتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

تقدم به النائب المحترم الدكتور فتح الله ولعلـو

من فريق المعارضة الاتحادية -

=====

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحة

مصلحة الشؤون التشريعية والقوانين	المكتبة العامة
رقم التسجيل	قسم التشريع
التاريخ	





## مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب

مقدم من النائب فتح الله ولعلو المعارضة الاتحادية -

=====

تقديم :  
=====

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا  
للاعتبارات الآتية :

- 1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبوب وهي مواد استراتيجية سواء بالنسبة للامن الغذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الغذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .
- 2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصة لتثبيت أسعارها وتكون قسما مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .
- 3 - يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذي يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق ( الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.73.335 بتاريخ 25 شعبان 1393 ( 24 شتنبر 1973 ) بمثابة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطاني .

=/=

4 - ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقسم السوق بينها وتكون اجتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزانة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المغرب أصبح مستوردا بنوييا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 1978/77 وصلت حملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 1979 / 78 وصلت حملاتها الى 811 مليون درهما .

مقترح قانون المعارضة الاتحادية  
لتأمين عمليات استيراد الحبوب

=====

الفصل 1 :  
=====

تؤم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبوب  
من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

الفصل 2 :  
=====

يعهد الى المكتب الوطني للمهنس للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد  
الحبوب وبكل العمليات المرتبطة بهذا النشاط .

الفصل 3 :  
=====

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطاني ان بعض التجهيزات التي هي  
بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب ،  
ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كمسما  
تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .



78

المملكة المغربية

مجلس النواب

518/80

# القرار القانوني

يتعلق بتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

تقدم به النائب المحترم الدكتور فتح الله ولعلو

- من فريق المعارضة الاتحادية -

=====

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحة

مصلحة الشؤون التشريعية والقوانين

المكتبة العامة

التاريخ

رقم التسجيل

قسم التشريع



## مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب

مقدم من النائب فتح الله ولعلو المعارضة الاتحادية -

=====

تقديم :  
=====

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا  
للاعتبارات الآتية :

- 1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبوب وهي مواد استراتيجية سواء بالنسبة للامن الغذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الغذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .
- 2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصة لتثبيت أسعارها وتكون قسما مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .
- 3 - يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذي يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق ( الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.73.335 بتاريخ 25 شعبان 1393 ( 24 شتنبر 1973 ) بمثابة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطاني .

= / =

4 - ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزانة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المغرب أصبح مستوردا بنويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 1978/77 وصلت حملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 1979 / 78 وصلت حملاتها الى 811 مليون درهما .



مقترح قانون المعارضة الاتحادية  
لتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

الفصل 1 :  
=====

تؤم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبوب  
من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

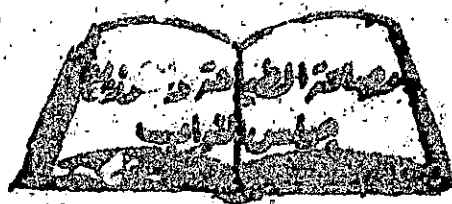
الفصل 2 :  
=====

يعهد الى المكتب الوطني للمهنس للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد  
الحبوب ويكل العمليات المرتبطة بهذا النشاط .

الفصل 3 :  
=====

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطاني ان بعض التجهيزات التي هي  
بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب ،  
ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كما  
تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .





المملكة المغربية

مجلس النواب

518/80

# القرار رقم 518/80

يتعلق بتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

تقدم به النائب المحترم الدكتور فتح الله ولعللو

— من فريق المعارضة الاتحادية —

=====

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحة

مصلحة الشؤون التشريعية والقوانين

المكتبة العامة

رقم التسجيل 13306 التاريخ 21/6/80

قسم التشريع



## مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب

مقدم من النائب فتح الله ولعلو المعارضة الاتحادية

=====

تقديم :  
=====

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا  
للاعتبارات الآتية :

- 1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبوب وهي مواد استراتيجية سواء بالنسبة للامن الغذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الغذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .
- 2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصة لتثبيت أسعارها وتكون قسما مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .
- 3 - يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذي يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق ( الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.73.335 بتاريخ 25 شعبان 1393 ( 24 شتنبر 1973 ) بمثابة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطاني .

=/=

4 - ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقتسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزينة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المغرب أصبح مستوردا بنويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 1978/77 وصلت حملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 1979 / 78 وصلت حملاتها الى 811 مليون درهما .

مقترح قانون المعارضة الاتحادية  
لتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

الفصل 1 :  
=====

تؤم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبوب  
من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

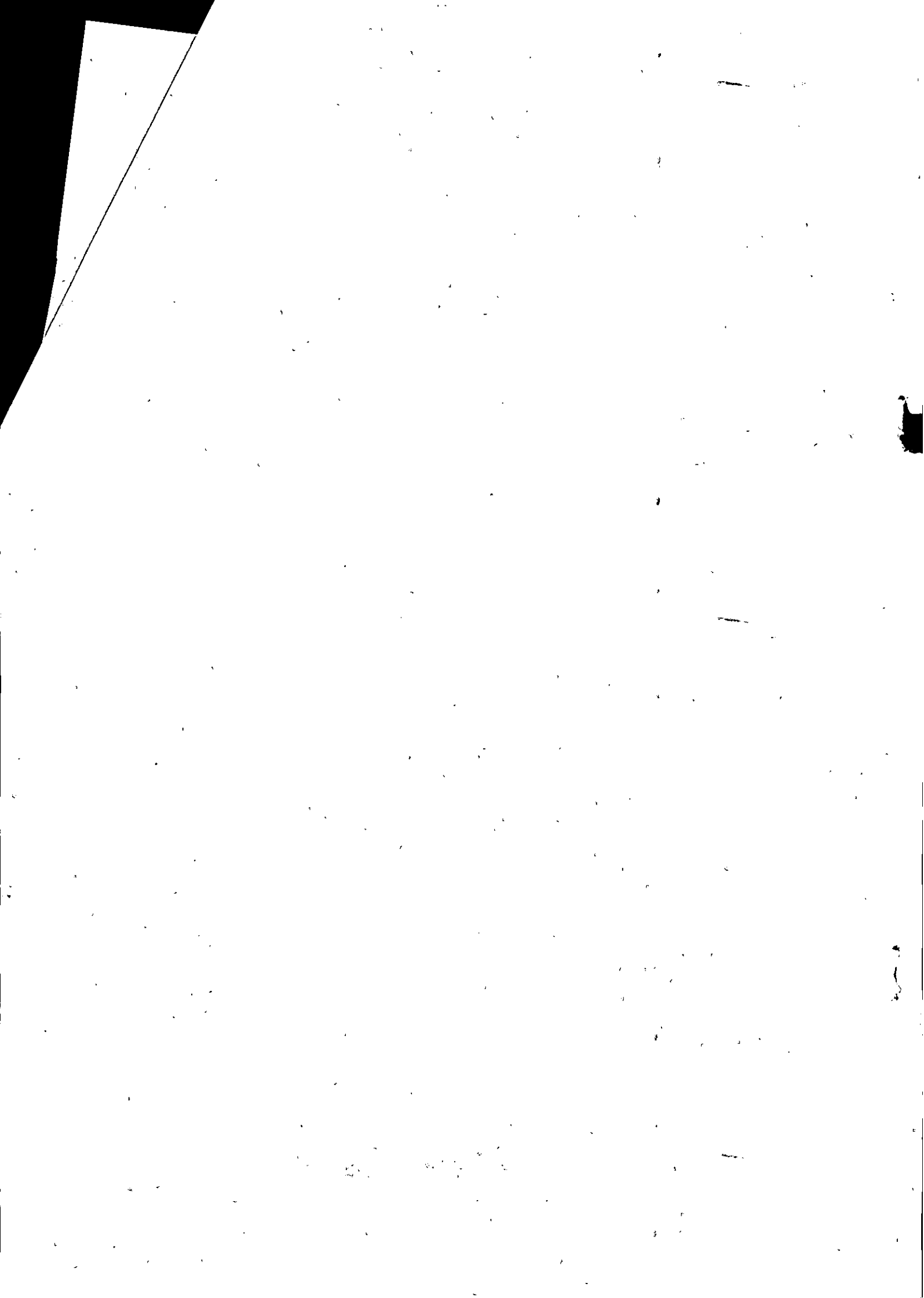
الفصل 2 :  
=====

يمهد الى المكتب الوطني للمهنى للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد  
الحبوب وبكل العمليات المرتبطة بهذا النشاط .

الفصل 3 :  
=====

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطاني ان بعض التجهيزات التي هي  
بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب ،  
ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كما  
تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .







المملكة المغربية

مجلس النواب

518/80

# القرار رقم 518/80

يتعلق بتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

تقدم به النائب المحترم الدكتور فتح الله ولعللو

— من فريق المعارضة الاتحادية —

=====

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحة

مصلحة الشؤون التشريعية والقوانين

المكتبة العامة

التاريخ

رقم التسجيل

قسم التشريع

## مقترح قانون لتأمين عمليات استيراد الحبوب

مقدم من النائب فتح الله ولعلو المعارضة الاتحادية

=====

تقديم :  
=====

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأمين عمليات استيراد الحبوب نظرا  
للاعتبارات الآتية :

- 1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبوب وهي مواد استراتيجية سواء بالنسبة للامن الغذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الغذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .
- 2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصة لتثبيت أسعارها وتكون قسما مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .
- 3 - يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذي يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق ( الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.73.335 بتاريخ 25 شعبان 1393 ( 24 شتنبر 1973 ) بمثابة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطاني .

=/=

4 - ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزانة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المغرب أصبح مستوردا بنويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقب استورد 16.973000 قنطار سنة 1978/77 وصلت تحملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 1979 / 78 وصلت تحملاتها الى 811 مليون درهما .

مقترح قانون المعارضة الاتحادية  
لتأميم عمليات استيراد الحبوب

=====

الفصل 1 :  
=====

تؤم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبوب  
من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

الفصل 2 :  
=====

يمهد الى المكتب الوطني للمهنس للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد  
الحبوب وبكل العمليات المرتبطة بهذا النشاط .

الفصل 3 :  
=====

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطاني ان بعض التجهيزات التي هي  
بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب ،  
ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كـ  
تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .

1. The first part of the paper is devoted to a

discussion of the general principles of the

2. The second part of the paper is devoted to a

3. The third part of the paper is devoted to a

4. The fourth part of the paper is devoted to a

5. The fifth part of the paper is devoted to a

6. The sixth part of the paper is devoted to a

7. The seventh part of the paper is devoted to a

8. The eighth part of the paper is devoted to a

9. The ninth part of the paper is devoted to a

10. The tenth part of the paper is devoted to a

11. The eleventh part of the paper is devoted to a

12. The twelfth part of the paper is devoted to a

13. The thirteenth part of the paper is devoted to a

14. The fourteenth part of the paper is devoted to a

15. The fifteenth part of the paper is devoted to a

16. The sixteenth part of the paper is devoted to a

17. The seventeenth part of the paper is devoted to a

